

تاريخ النشر: 2026-10-30	تاريخ القبول: 2026/10/27	تاريخ انتهاء التعديلات: 2026/10/26	تاريخ التسليم: 2026/09/11
-------------------------	--------------------------	------------------------------------	---------------------------

The Role of Islamic Banks in Yemen's Reconstruction

Muneer Ahmed Mohammed Al-Abadi¹   Jamal Hammoud Musleh Ahmed²  

¹Business Administration Researcher, University of Science and Technology, Aden, Yemen,

²Educational Administration and Planning Researcher, University of Science and Technology,

ABSTRACT

This study aims to activate the role of Islamic banks in bridging the financing gap for Yemen's reconstruction, positioning them as a strategic alternative to depleted government resources. It examines and analyzes the various financing instruments offered by Islamic banks and assesses their suitability and capacity to contribute effectively to reconstruction projects in the Republic of Yemen. The study adopts a descriptive-analytical approach and a case study methodology, drawing on the experiences of Sa'dah and Al-Dhakeer. It examines the Yemeni banking sector, focusing on a sample of Islamic banks, namely Saba Islamic Bank, Tadhamon International Islamic Bank, and Yemen Bahrain Shamil Bank. The findings indicate that the diversity of Islamic investment and financing instruments has a positive impact on financing reconstruction. The study recommends establishing a Federal Reconstruction Bank and introducing a legal framework for sovereign guarantees to investors. It further proposes applying the istisna'a financing model to public infrastructure projects, diminishing musharakah to the energy sector, and murabaha to housing reconstruction, which accounts for 74% of the destruction. These measures would transform Islamic banks from conventional lenders into active development partners engaged directly in reconstruction efforts.

Keywords:- Islamic Banks; Reconstruction; Yemen.

دور البنوك الإسلامية في إعادة الإعمار باليمن

منير احمد محمد مساعد العبادي¹   جمال حمود مصلح²  

¹ باحث إدارة أعمال، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن ، اليمن ،

² باحث، إدارة وتخطيط تربوي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن ، اليمن

الملخص

هدفت الدراسة الى تفعيل دور البنوك الإسلامية في ردم فجوة تمويل إعادة إعمار اليمن كبديل استراتيجي للموارد الحكومية المنهكة. واستقصاء وتحليل صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتحديد مدى ملاءمتها وقدرتها على المساهمة بفعالية في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في الجمهورية اليمنية اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة (تجارب صعدة والظفير: شملت الدراسة القطاع المصرفي اليمني، مع التركيز على عينة من البنوك الإسلامية (سبأ، التضامن، اليمن البحريين الشامل). خلص البحث إلى النتائج التالية : أن تعدد الصيغ الاستثمارية يؤثر إيجابياً على التمويل. وأوصى بتأسيس "مصرف اتحادي للإعمار" وتقنين ضمانات سيادية للمستثمرين. من خلال تفعيل نموذج "الاستصناع" للمرافق العامة، و"المشاركة المتناقصة" لقطاعات الطاقة، و"المرابحة" للإسكان (الذي يمثل 74% من الدمار)، تحويلاً للبنك من مقرض إلى "شريك تنموي" ميداني.

الكلمات المفتاحية : البنوك الإسلامية ، إعادة الإعمار ،اليمن

المقدمة

يشهد العصر الراهن اهتمامًا متزايدًا باستعادة مكانة الشريعة الإسلامية وتطبيقها في شتى مجالات الحياة، سعيًا لاستئناف الحياة الإسلامية بمفهومها الشامل. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة في ظل الأزمات الراهنة، لا سيما في اليمن، إلى جهود مكثفة لإعادة الإعمار وتوفير البنى التحتية الأساسية من مساكن ومنشآت وطرق، وذلك في القطاعين العام والخاص. يتطلب هذا المسعى تضافر جهود مؤسسات متعددة ذات اختصاصات متنوعة، حيث تتجاوز متطلبات التمويل الضخمة للمشاريع الإعمارية قدرات المؤسسات المالية الإسلامية بمفردها.

من هنا، تبرز أهمية إشراك طيف واسع من المؤسسات المالية المتخصصة، بما في ذلك المصارف الإسلامية والبنوك التجارية، بالإضافة إلى الاستفادة من رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة. كما يتوجب تفعيل إمكانيات الدولة الكبيرة، ممثلة في الخبرات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والوزارات ذات الصلة بقطاع الإعمار. تؤكد هذه الضرورة على الدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به الحكومة في قيادة هذه الجهود لتحقيق أهداف التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للآراء العلمية والمهنية المتعلقة بمساهمة البنوك الإسلامية ومشاركة التمويلات المالية الأخرى في عمليات إعادة الإعمار، وتقييم التجارب العلمية القائمة في الجوانب ذات الصلة بالتمويل والإعمار.

مشكلة الدراسة:

من خلال البحث في دور البنوك الإسلامية في إعادة الإعمار في القطاعين العام والخاص في اليمن، لوحظ ضعف كبير في دور البنوك الإسلامية في تمويل والاستثمار في إعادة الإعمار في الجمهورية اليمنية. وبناءً على ذلك، سيتم مناقشة المواضيع ذات الصلة بهذا الدور، وبيان أهمية هذا الدور في البنوك الإسلامية، وتحليل ودراسة صيغ الاستثمار المختلفة في تمويل مشاريع إعادة الإعمار.

وقد تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما دور البنوك الإسلامية في إعادة الإعمار باليمن؟
2. ما الصيغ الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية؟
3. ما هي تجارب البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في الجمهورية اليمنية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استقصاء وتحليل صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتحديد مدى ملائمتها وقدرتها على المساهمة بفعالية في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول قضية "إعادة الإعمار" التي تمثل إحدى أهم المشكلات التي تواجه اليمن حاليًا. وتهدف إلى تقديم مقترحات وتوصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين أداء المصارف الإسلامية وتفعيل دورها في هذا المجال الحيوي، واقتراح حلول مبتكرة لتمويل هذه العملية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل البيانات والمعلومات المتاحة وتحقيق أهداف الدراسة.

فرضيات الدراسة:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية وإعادة الإعمار في اليمن.
- لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للبنوك الإسلامية والاستثمار في اليمن.

تمثلت الحدود بالآتي:

- صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (أسلوب المراجعة – الإستصناع – التأجير – المشاركة- المضاربة – السلم)
- البنوك الإسلامية (سبأ، التضامن، اليمن البحريين الشامل)
- الفترة من 2003-2012

الدراسات السابقة:

دراسة حذيفة محمد عبده محمد (2024): تناولت هذه الدراسة أثر الأزمة اليمنية على أداء وتوسع بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، معتمدة على البيانات المالية لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي للفترة (2019-2022). بينت النتائج أن البنك شهد توسعاً في عدد الفروع والموظفين رغم الأزمة، مما يعكس مرونة المصرفية الإسلامية.

دراسة محمد علي أحمد صغير الذبياني (2024): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التمويل بالمضاربة في بنك التضامن ومدى موافقته لمعايير (أيوفي). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتقييمي، وركزت على عقود التمويل في بنك التضامن في اليمن. أشارت النتائج إلى أن صيغة المضاربة أداة بارزة للتمويل، وأن هناك التزاماً جيداً بالمعايير الشرعية مع الحاجة لتطوير الرقابة.

دراسة صالح علي ناصر البدوي (2023): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية اليمنية في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيزه مستقبلاً. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة التقارير السنوية للمصارف الإسلامية اليمنية كعينة للدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية امتازت بنمو مستمر واستقرار في أنشطتها، مما جذب اهتمام المؤسسات التقليدية لأدواتها.

- دراسة عاطف حسين حيدرة ناجي (2021): سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وصيغ التمويل المستخدمة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على بيانات ثانوية للبنوك الإسلامية اليمنية. أظهرت النتائج وجود نمو مستمر في الموجودات، وأن صيغتي المراجعة والاستصناع لهما دور كبير في تنمية مشروعات الإسكان.

دراسة الهرش أحمد فايز والعامري عبد الرحمن (2021): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تمويلات البنوك الإسلامية للمشاريع المتناهية في الصغر والتحديات التي تواجهها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والكيفي، وشملت عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة في اليمن من خلال استبانة. توصلت الدراسة إلى أن الدور التمويلي لا يزال محدوداً ويحتاج لتطوير، وأن التمويلات تواجه تحديات سوقية وقلة وعي بالصيغ الإسلامية.

دراسة لطيف محمد السرحي (2017): سعت هذه الدراسة إلى حث المصارف الإسلامية على تمويل القطاع الزراعي لتضييق الفجوة الغذائية في اليمن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المكون من أربعة محاور، وركزت على القطاع الزراعي والمصارف الإسلامية في اليمن. أشارت النتائج إلى ضالة ومحدودية التمويل المصرفي للقطاع الزراعي، وضرورة إنشاء شركة زراعية تابعة للمصارف الإسلامية.

- دراسة عبده مدهش صالح الشجري (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن من حيث (العائد، المخاطر، اتجاهات الاستثمار). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، وشملت بنك التضامن الإسلامي والبنك التجاري اليمني للفترة (2006-

(2013). أظهرت النتائج تفوق بنك التضامن الإسلامي في بعض مؤشرات الاستقرار والنمو مقارنة بالبنك التجاري التقليدي.

-دراسة عبد المجيد سعد علي عكروت (2019): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على حالة بنك التضامن. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (دراسة حالة)، وشملت بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة (1996-2012). خلصت الدراسة إلى أن البنك ساهم بشكل فعال في تمويل المشاريع الصغيرة، لكن هناك حاجة لمزيد من التنوع في الصيغ التمويلية.

الخلفية النظرية

المبحث الأول: البنوك الإسلامية الخصائص والمجالات

شهد العالم الإسلامي في العصر الحديث صحوة فكرية واقتصادية، أسفرت عن ضرورة إيجاد بدائل إسلامية للمؤسسات الاقتصادية الموروثة عن النظم الغربية. ومن أبرز هذه المؤسسات البنوك، التي كان نظامها التقليدي القائم على الفائدة (الربا) يتعارض مع أحكامه الصريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. هذا الأمر دفع الكثير من أصحاب الأموال والتجار إلى تجنب التعامل مع تلك البنوك إلا للضرورة القصوى، ورفض الفوائد المترتبة على ودائعهم تحريماً للحلال.. (حربي. جمعة، 2010م: 91-95)

تعريف البنك الإسلامي:

يعرف البنك الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية مصرفية تسعى إلى تحقيق الربح وتتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (شيخون، 2002، 187)، كما يُعرف بأنه: "مؤسسة بنكية تهدف إلى تجميع الأموال والمدخرات من أولئك الذين لا يرغبون في التعامل بالربا، ثم يتم توظيف تلك الأموال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي". وبشكل أكثر تحديداً، هو "البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية". (البلتاجي، 2005م: 2) من خلال ما سبق، يعرف الباحثان البنوك الإسلامية: بأنها مؤسسات مالية ومصرفية تعمل بدون فائدة بوية، تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها من خلال صيغ استثمارية وخدمات متوافقة مع الشريعة، بهدف خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

خصائص البنوك الإسلامية:

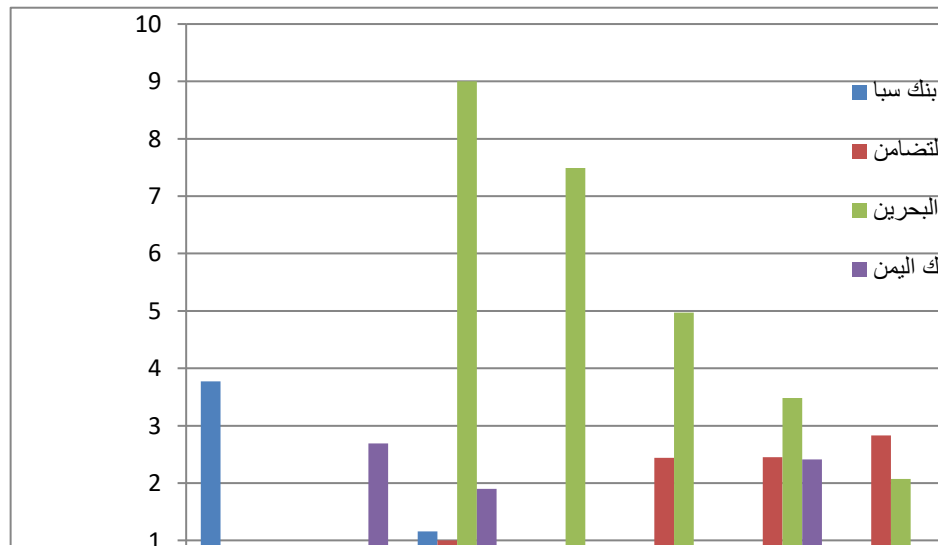
- تستند المصارف الإسلامية إلى رؤية فلسفية واقتصادية شاملة تهدف إلى دمج القيم الأخلاقية بالنشاط المادي، ويمكن إجمال خصائصها في النقاط التالية: (صوان، 2008: 96)، فليح حسن خلف، 2006م: 84-93
- تنطلق هذه المصارف من أيديولوجية إسلامية تؤمن بأن المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه. لذا، تخضع كافة معاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية، التزاماً بالأوامر والنواهي الشرعية.
- تلتزم المصارف الإسلامية بالابتعاد التام عن الربا (الفائدة) أخذاً وعطاءً. فهي لا تمنح فوائد محددة مسبقاً على الودائع، ولا تتقاضى فوائد على القروض..
- تسعى لتوجيه التمويل نحو الأنشطة الأكثر نفعاً للمجتمع في مجالات الزراعة، الصناعة، والتجارة، مما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ككل
- تعتبر بنوكاً شاملة؛ أنها لا تكتفي بالتمويل قصير الأجل، بل تمتد خدماتها لتشمل الأجل المتوسطة والطويلة.
- تعد العلاقة التي تربط البنوك الإسلامية مع عملائها هي علاقة مشاركة ومتاجرة قائمة على مبدأ تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحاً كانت أم خسارة.

مجالات عمل البنوك الإسلامية حسب ما ورد في قانون تأسيسها:

- حدد قانون البنوك الإسلامي اليمني مجالات عمل البنوك الإسلامية في المادتين (4 و 5) وهذه المجالات كالآتي: (قانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن المصارف الإسلامية)
- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
 - تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات واستثمارها الاستثمار الأمثل.
 - تمويل ومزاولة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاستخراجية والعمرانية والسياحية والإسكانية وغيرها من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - الاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال والصناعات الصغيرة ومعاونتهم في توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم
- صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية:**

1- التمويل بالمشاركة:

تُعرف المشاركة في اللغة بأنها الاختلاط والامتزاج، والشركة تعني مخالطة الشريكين، أي أشترك الشريكين في رأس المال (ابن منظور، 1956: 448)، وتعني في الاصطلاح بأنها عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة ومعرفة بهدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركاً بينهم، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركات، وأما الخسارة إن حدثت، فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك من رأس المال (محمود الوادي، حسين سمحان، 2008: 165). والمشاركة تعتبر من أفضل أساليب التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية، حيث يقوم فيها العميل بالمشاركة بنسبة في رأس المال، والأمر الأساسي فيها أن العميل يقوم كذلك بالمشاركة بعمله وخبرته، أما النسبة المتبقية من رأس المال فيساهم بها البنك، والشكل رقم (1) يوضح نشاط التمويل بالمشاركة للبنوك الإسلامية اليمنية في مختلف القطاعات للأعوام 2003-2012م



الشكل رقم (1) المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على تقارير البنوك للأعوام 2003-2012م

من الشكل رقم (1) نلاحظ الآتي:

يعكس أداء أو تطور البنوك الإسلامية خلال الفترة من 2003 إلى 2012م

تُعد "العصر الذهبي" لنمو المصارف الإسلامية، ويمكن تفسير البيانات (الشكل 1) من خلال ثلاثة محاور:

أ. **مرحلة الطفرة والانتشار (2003 - 2007)** شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط، مما أدى لزيادة السيولة في دول الخليج والعالم الإسلامي، وانعكس ذلك في شكل نمو متسارع في أصول البنوك الإسلامية. يفسر الشكل في هذه السنوات زيادة الإقبال على "التمويل الاستهلاكي" (المrabحات) وتوسع المصارف في قطاع العقارات.

ب. **اختبار الأزمة المالية العالمية (2008 - 2009)** المرونة إذا أظهر الشكل ثباتاً أو نمواً بسيطاً في هذه الأعوام مقارنةً بانهييار البنوك التقليدية، فالتفسير الاقتصادي هو "الارتباط بالأصول الحقيقية". المصارف الإسلامية لم تتعامل بـ "المشتقات المالية" أو "الديون المعدومة" التي سببت الأزمة، مما جعلها ملاذاً آمناً.

ج. **مرحلة التعافي والنضوج (2010 - 2012)** بدأت البنوك في هذه الفترة بالتحول من "المrabحة" البسيطة إلى أدوات أكثر تعقيداً مثل "الصكوك". ويفسر الباحثان أن ذلك يعكس زيادة "الثقة" في النظام المصرفي الإسلامي كبديل شرعي وقانوني مستقر.

حجم التمويلات: يعكس الدور التنموي (المادة 4 و 5 التي ذكرتها سابقاً) وقدرة البنك على ضخ السيولة في السوق المحلي. ويعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال وفق قاعدة "الغرم بالغنم"، وليس مجرد تحصيل فوائد ثابتة.

3. الربط بين التشريع (المواد 4-5) والنتائج يمكننا استنتاج أن النمو الظاهر في الشكل رقم (1) هو تطبيق عملي للمواد القانونية التي ذكرتها: المساهمة في التنمية: الأرقام المرتفعة في التمويل الصناعي والعمراني تعكس تطبيق المادة (4-ج).

2- التمويل بالمrabحة:

تعتبر المrabحة أحد عقود البيوع الهامة في الفقه الإسلامي، وينقسم بيع المrabحة إلى نوعين:

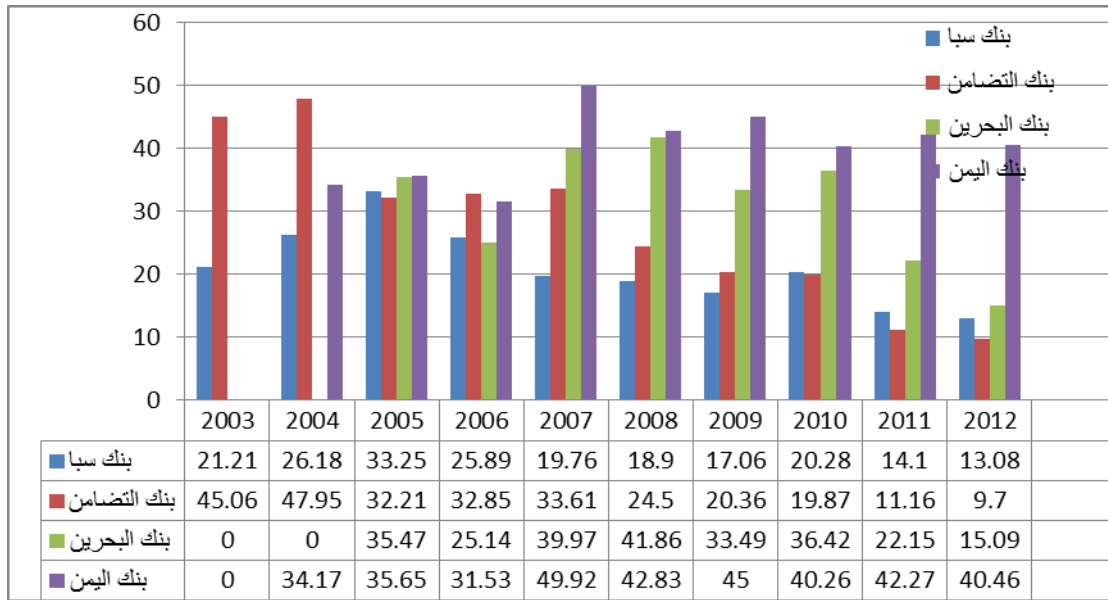
- بيع المrabحة البسيطة:

- هو عقد ينحصر بين طرفين حيث يقوم البائع ببيع سلعته بمثل الثمن الأول وزيادة، لتمثل تلك الزيادة ربحاً له. (عيوش عبدو:، 2008م-2009م: 36).

- بيع المrabحة المركبة:

- هو طلب الفرد أو المشتري من شخص آخر أو البنك الإسلامي كتاجر عملاق صندوق أمين أن يشتري له سلعة بمواصفات محددة، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مrabحة، وذلك بالنسبة أو الربح المتفق عليه، ويدفع الثمن على دفعات أو أقساط تبعاً لإمكاناته وقدراته المالية. (محمود عبدالكريم 2007م: 75)

شكل رقم (2) يوضح نشاط التمويل بالمرابحة للبنوك الإسلامية اليمنية في مختلف القطاعات للأعوام 2003-2012م



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على تقارير البنوك للأعوام 2003-2012م

جدول رقم (1) يوضح المقارنة بين نسب الاستثمار في نشاط المربحة وبين الصيغ الأخرى في البنوك الإسلامية اليمنية للأعوام 2003-2012م

البنك/السنة	بنك سبا		بنك التضامن		بنك البحرين		بنك اليمن	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2003	21.21	5.43	45.06	7.99	0	0	0	0
2004	26.18	3.02	47.95	10.72	0	0	34.17	6.06
2005م	33.25	6.67	32.21	17.32	35.47	10.13	35.65	4.59
2006م	25.89	2.84	32.85	15.83	25.17	8.01	38.42	3.81
2007م	19.76	4.59	33.61	16.57	39.97	5.21	49.92	1.5
2008م	18.90	5.24	24.5	13.4	41.86	5.53	42.83	2.44
2009م	17.06	6.36	20.36	10.32	33.49	2.1	45	0
2010م	20.28	5.11	19.87	9.44	36.42	7.18	40.26	0.63
2011م	14.10	4.8	11.16	13.82	22.15	6.67	42.27	0
2012	13.08	2.27	9.7	9.28	15.09	3.43	40.46	0

من الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) نلاحظ الآتي:

- إن بنك سبا الإسلامي يستثمر ما بين 13% إلى 33% من موجوداته في نشاط المربحة فقط وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع الاستثمار في الصيغ الأربعة الأخرى، حيث يستثمر ما بين 2% إلى 7% من موجوداته في

الصيغ الأربع وهي: المشاركة و المضاربة والإستصناع والإجارة. إن بنك التضامن الإسلامي يستثمر ما بين 9% إلى 48% من موجوداته في نشاط المراقبة فقط وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع الاستثمار في الصيغ الأربع الأخرى، حيث يستثمر ما بين 7% إلى 18% من موجوداته في الصيغ الأربع.

3- التمويل بالمضاربة:

تُعرف المضاربة بأنها: عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقداً إلى الآخر، ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، والربح معلوم النسبة دون القدر. (الزحيلي، 481: 2002)

تُعرف المضاربة لغة: مفاعله من الضرب في الأرض وهو السير فيها وهي لغة أهل العراق في التعبير عن هذا العقار وأختلف في اشتقاقها قيل سميت كذلك لأن كلا منها يضرب بسهم في الربح والصحيح أنها مشتقة من الضرب في الأرض، وهو السفر فيها للتجارة غالباً (إسماعيل الجوهري، 1399، 1101) وعرف ابن رشد المضاربة " بقوله أن يدفع الرجل إلى الرجل المال على أن يعمل فيه على جزء من الربح " (محمد القرطبي، 2000: 413)،

4- التمويل بطريق السلم:

فالسلم من الناحية اللغوية - بالتحريك - السلف، وأسلم إليه شيء دفعه، وسُمي سلفاً، لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقدير رأس المال، الأول: لغة أهل الحجاز، والثاني: لغة أهل العراق (العمارة، المصارف 1996م: 12). وفي الشرع: أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ومعنى ذلك: أنه يبيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، وعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملاً بمجلس العقد..

5 - التمويل بالإجارة:

تُعرف الإجارة أسم للأجرة، وتعني الأجرة في اللغة الأجر والثواب والمكافأة والعوض (نزيه حماد، 1414هـ، 26)، والإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فوراً (حسين سمحان، موسى مبارك، 2009، 237).

يقصد بالإيجار عمليات تشغيل الأموال خارج نطاق البيع والشراء بحيث يكون محل هذه العمليات هو بيع المنفعة دون التصرف بالعين. (محمد نضال الشعار 2005م: 55)، (Hamza, et al. 2026)، (Abdulqadir, 2025)، (Ben Mansour, et al. 2026)، (Al-Zaidi, et al. 2025)، (Mohammed & Assanni, 2025)

التمويل بالاستصناع:

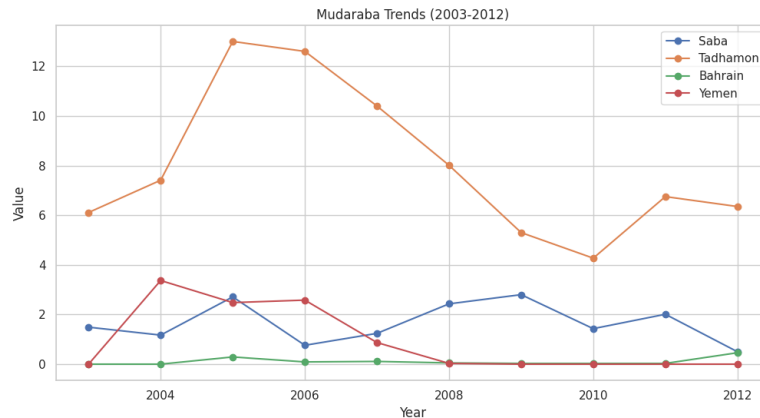
يُعرف الاستصناع بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع. ويعرف بأنه عقد علي مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع (أبو علاء السمرقندي، 1910، ص 528)، والاستصناع استفعال من صنع، فالألف والسين للطلب، يقال استغفار لطلب المغفرة، والصنع: يقول الرازي (الصنع) بالضم مصدر قولك صنع إليه معروفاً وصنع به صنيعاً قبيحاً أي: فعل (الرازي، 1329هـ: 371)، والصناعة بكسر الصاد: حرفة الصانع، واصطنعه: اتخذه، قال تعالى: " واصطنعتك لنفسي (طه، آية 41)، يقول ابن منظور " ويقال اصطنع فلان خاتماً إذا سأل رجلاً أن يصنع له خاتماً " (ابن منظور، 1956: 209)، ويرى الباحثان أن الاستصناع هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل بمعنى هو عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص. فهو يتميز بما فيه من خصوصية عن سائر العقود، فقد جمع هذا العقد بين خاصيتين:

خاصية بيع السلم في جواز وروده على مبيع معدوم حين العقد، وخاصية البيع المطلق العادي في جواز كون الثمن فيه ائتمانيا، لا يجب تعجيله كما في السلم.

جدول رقم (6) يوضح المقارنة بين البنوك لأنشطة المضاربة والإستصناع والإجارة إلى 2012م

البنك	بنك سبا			بنك التضامن			بنك البحرين			بنك اليمن		
	المضاربة	الإستصناع	الإجارة	المضاربة	الإستصناع	الإجارة	المضاربة	الإستصناع	الإجارة	المضاربة	الإستصناع	الإجارة
2003	1.49	0.11	0.06	6.11	1.12	0	0	0	0	0	0	0
2004	1.17	1.35	0.21	7.41	1.99	0.57	0	0	0	3.37	0	0
2005	2.71	2.05	0.75	13	2.98	0.32	0.29	0	0.84	2.48	0	0
2006	0.76	0.74	1.23	12.6	2.27	0.13	0.09	0	0.43	2.58	0	0
2007	1.24	2.34	0.99	10.4	3.68	0.03	0.11	0	0.13	0.87	0	0
2008	2.43	2.04	0.62	8.01	2.82	0.12	0.05	0	0	0.03	0	0
2009	2.8	1.39	2.03	5.3	2	0.19	0.03	0	0	0	0	0
2010	1.43	1.47	2.09	4.27	2.16	0.14	0.03	0	4.18	0	0	0
2011	2.01	0.65	1.98	6.75	3.16	0.09	0.03	0	4.62	0	0	0
2012	0.5	0.34	1.3	6.35	1.94	0.03	0.46	0.17	2.21	0	0	0
متوسط الفترة	1.65	1.25	1.13	8.02	2.41	0.16	0.14	0.02	1.55	0.97	0.00	0.00

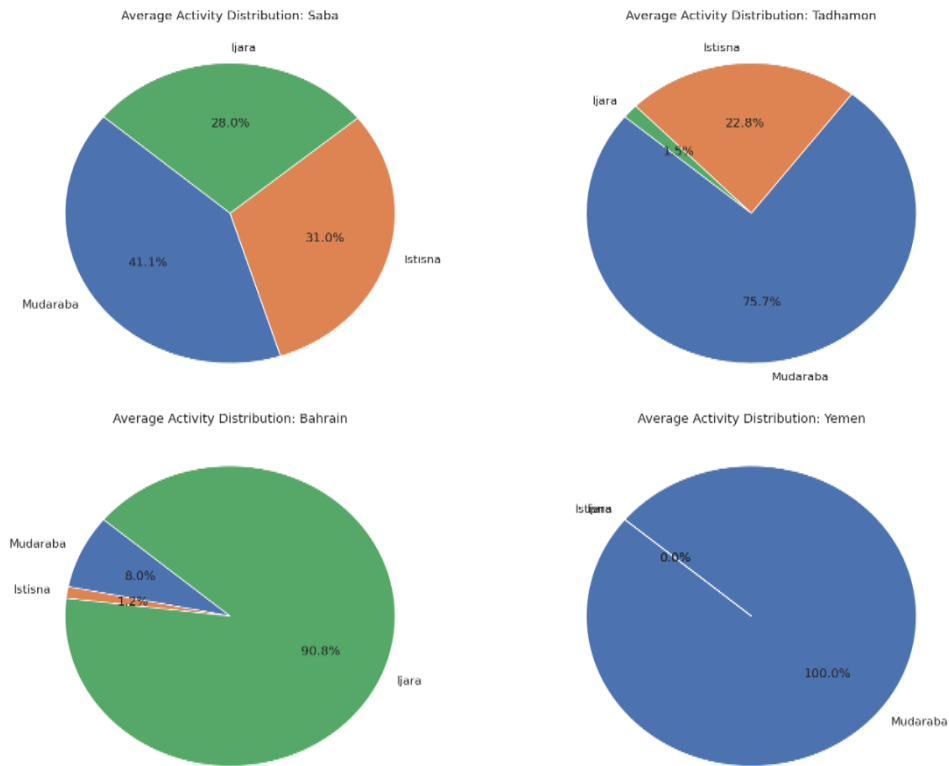
يوضح الرسم البياني التالي اتجاهات نشاط المضاربة للبنوك الأربعة على مدار الفترة الزمنية:



يظهر الرسم البياني أن بنك التضامن كان الرائد في نشاط المضاربة، حيث وصل إلى ذروته في عام 2005 و 2006، ثم شهد تراجعاً تدريجياً. بنك سبأ أظهر تقلبات أقل ولكن مع اتجاه عام مستقر نسبياً. بنك اليمن بدأ بنشاط في المضاربة ثم تراجع بشكل كبير ليصبح صفراً في السنوات الأخيرة من الفترة. بنك البحرين كان له مساهمة محدودة جداً في هذا النشاط.

توزيع الأنشطة حسب البنك

توضح الرسوم البيانية الدائرية التالية التوزيع النسبي لأنشطة المضاربة، الإستصناع، والإجارة لكل بنك:



- بنك سبأ: يظهر توزيعاً متوازناً نسبياً بين الأنشطة الثلاثة، حيث تمثل المضاربة 41.1%، الإستصناع 31.0%، والإجارة 28.0% من متوسط أنشطته.
- بنك التضامن: يركز بشكل كبير على المضاربة (75.7%)، تليها الإستصناع (22.8%)، بينما تشكل الإجارة نسبة ضئيلة جداً (1.5%).
- بنك البحرين: يبرز بشكل واضح في نشاط الإجارة (90.8%)، مع مساهمة محدودة جداً من المضاربة (8.0%) والإستصناع (1.2%).
- بنك اليمن: يعتمد بشكل كامل تقريباً على المضاربة (100%)، مع عدم وجود أنشطة مسجلة للإستصناع والإجارة في البيانات المقدمة.

يُظهر التحليل تبايناً كبيراً في استراتيجيات البنوك الأربعة فيما يتعلق بأنشطة المضاربة، الإستصناع، والإجارة. بنك التضامن يتبنى نموذجاً يركز على المضاربة والإستصناع، بينما بنك البحرين يتخصص في الإجارة. بنك سبأ يتبع نهجاً أكثر تنوعاً، في حين أن بنك اليمن يركز بشكل حصري على المضاربة.

المبحث الثاني:

مفهوم إعادة الإعمار:

ويقصد بإعادة الإعمار -أيضاً- إعادة ما تم تدميره كلياً أو جزئياً من الممتلكات العامة والخاصة إلى هيئتها السابقة التي يمكنها من أداء الوظائف التي أعدت من أجلها (Shaltami, et al., 2026).

وقد عرفت عملية إعادة الإعمار بأنها: من العمليات والسياسات التي توضع من أجل مواجهة الكوارث والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجة الملحة أثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بفعل الكارثة بعد وقوعها، سواء أكان ذلك على المستوى قصير أو طويل الأمد، بحيث تكون هذه السياسات شاملة لكل نواحي الحياة وتهتم بإعادة بناء ما تهدم خلال الكوارث ضمن المحتويات الأخرى (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية)، وهذه السياسات تختلف بطبيعتها عن تلك التي توضع في الأوضاع والظروف العادية، وذلك لأنها تعنى بتلبية الاحتياجات في ظروف غير طبيعية وغير مستقرة. (الطاهر 2011م، 17-32)

إعادة الإعمار في ضوء الامتيازات الممنوحة للبنوك الإسلامية:

جعل قانون البنك المركزي اليمني للبنوك الإسلامية مميزات استثمارية تختلف عن غيرها من البنوك التجارية وأتاح لها التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع والأنشطة، وإبرام العقود والاتفاقات مع الأفراد والشركات والمؤسسات، وتأسيس الشركات في مختلف المجالات. كما أتاح لها المساهمة والمشاركة في رأس المال الخارجي والداخلي وامتلاك الأصول الثابتة والقيام بسائر الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تجارب البنوك الإسلامية في مجالات الإعمار:**أ- تجارب البنوك الإسلامية في مجال الإعمار:**

إن للبنوك الإسلامية دور في التنمية والاستثمار في اليمن وبالأخص في التمويل السكني وذلك من أجل إقامة مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود وبالتنسيق المريح من خلال استثمار الأموال المودعة لدى البنوك الإسلامية عن طريق صيغ التمويل المختلفة في تمويل المشاريع السكنية لحل مشكلة السكن التي تعد من أهم المشكلات في اليمن، وإبراز الدور التنموي والاقتصادي والاجتماعي لمثل هذه المشاريع لما لها من فوائد متعددة وفيما يلي صور لبعض المدن السكنية التي قامت بها البنوك الإسلامية ولمدينة ظفير التي بنتها الشركة القابضة التابعة للأمير الوليد بن طلال.

قدرة البنوك الإسلامية على المساهمة في إعادة الإعمار:

إن البنوك الإسلامية اليمنية الأربعة تساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الاستثمارات في الجمهورية اليمنية جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية والخدمات الحكومية وقد ساهمت البنوك بنسبة 9.4% من إجمالي الاستثمارات في الجمهورية اليمنية في عام 2003م وارتفعت نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في إجمالي الاستثمارات في البلد لتمثل نسبة 13.6% ، وتوجد إحصائيات لتمويل مشاريع سكنية للبنوك الإسلامية في اليمن ما بين عام 2003-2012م والنتائج موضحة في الجداول التالية :

جدول رقم (7) يوضح نسب مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع السكنية في اليمن

العام	إجمالي تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع السكنية بالمليون ريال	إجمالي تمويل البنوك للمشاريع السكنية في الجمهورية اليمنية بالمليون ريال	نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع السكنية في اليمن
2003م	142,5	153,69	7.4
2004م	993,12	195,90	14.4
2005م	333,22	148,74	30.1
2006م	604,21	174,69	31.2
2007م	552,33	267,65	51.4
2008م	776,50	463,56	89.9
2009م	162,50	415,71	70.2
2010م	808,51	168,77	67.1
2011م	092,57	730,75	75.4
2012م	167,57	180,66	86.4

المصدر من إعداد الباحثان: بناءً على التقارير المالية للبنوك الإسلامية وكتاب الإحصاء السنوي للأعوام

2003م – 2012م

جدول رقم (8) يوضح نسب مساهمة البنوك الإسلامية في الاستثمار في الجمهورية اليمنية

العام	إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية بالمليون ريال	إجمالي الاستثمارات في الجمهورية اليمنية بالمليون ريال	نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع السكنية في اليمن %
2003م	307,57	000,608	9.4
2004م	644,83	000,690	12.1
2005م	644,104	000,974	10.7
2006م	654,123	000,121,1	11.0
2007م	243,157	000,378,1	11.4
2008م	024,160	000,534,1	10.4
2009م	086,160	000,178,1	13.6
2010م	991,176	000,005,1	17.6
2011م	715,133	000,121,1	11.9

2012م	111,130	000,326,1	9.8
-------	---------	-----------	-----

المصدر من إعداد الباحثان: بناءً على التقارير المالية للبنوك الإسلامية وكتاب الإحصاء السنوي للأعوام

2003م – 2012م

ب- الفوائد المترتبة على إعادة الإعمار والتي منها:

من الفوائد المترتبة على إعادة الإعمار مايلي:

- تعميق دورها الإنمائي الذي يكسبها كثيراً من الخبرات التجارية .
 - توظيف كل ما لديها من فائض السيولة التي تعاني من أعبائها وتكاليفها، الأمر الذي يؤدي إلى امتصاص السيولة القابلة للتوظيف وتحقيق عوائد مجزية تمنحها المزيد من القدرة على المنافسة وجلب المدخرات .
 - تمكّنها من إعادة الإعمار من تحقيق أهدافها المعلنة في قانون المصارف الإسلامية بطريقة ملموسة .
 - يمكنها من الإسهام في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الاقتصاد الوطني
- الكيانات المؤسسية العامة ذات الصلة:**

أولاً: الجامعات اليمنية الحكومية :

ينص قانون الجامعات اليمنية الحكومية على أن الجامعة بيت الخبرة للقطاعين العام والخاص كما ينص على أن تسعى تلك المؤسسات العلمية ومراكز أبحاثها إلى توظيف العلوم والمعارف في حل مشكلة المجتمع اليمني ويمكن للجامعات اليمنية الحكومية أن تسهم بدور ريادي في إعادة الإعمار، فكلّيات الهندسة في الجامعات الحكومية تجسد عملياً بيت الخبرة الأول في مجالات إعادة الإعمار فهناك المئات من العلماء اليمنيين المختصين في مجالات العلوم الهندسية اللازمة لإعادة الإعمار وقد آن الاوان لتوظيف هذه القدرات في إعادة الإعمار الشامل . ومن المؤكد أن إشراك الجامعات الحكومية مجسدة في كليات الهندسة والتجارة والعلوم والطب والجيولوجيا سيمكننا من إعادة الإعمار بأفضل الموصفات المتاحة وأكفاء التطبيقات ومن المؤكد أيضاً أن إشراك الجامعات الحكومية سيوفر لنا عشرات المليارات، كما أنه سيعجل في إعادة الإعمار وفق أفضل الموصفات والمقاييس في جوانبها الفنية والتطبيقية. كما أنها الجهة الوحيدة القادرة على تقديم الدراسات البيئية التي تشمل مختلف الأضرار للأعمال الحربية وغير الحربية المؤثرة على الانسان والبيئة في الحاضر والمستقبل .

ثانياً: الكيانات والمؤسسات العامة ذات الصلة:

هناك عدد من المؤسسات والكيانات العامة ذات العلاقة الكبيرة في إعادة الإعمار بالإضافة إلى امتلاكها للإمكانات والخبرات التي من شأن توظيفها تخفض التكاليف والتسرع في إعادة الإعمار ومن أبرزها ما يلي :

- 1-وزارة الانشاءات والتخطيط الحضري .
- 2-الموسسة العامة للطرق والجسور في وزارة الاشغال العامة.
- 3-المختبر المركزي للجودة في وزارة الاشغال العامة.
- 4-الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- 5-الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس.
- 6-وزارة الصناعة والتجارة.

الصيغ والأساليب الممكنة لإسهام البنوك الإسلامية في إعادة الإعمار:**- الصيغ الممكنة في الأجل القصير:**

إن البنوك الإسلامية تمتاز بصيغ تمكنها من المساهمة في إعادة الإعمار في الأجل القصير - والمتوسطة - والطويلة ففي الأجل القصير من التمويل يمكن لها أن توفر مستلزمات البناء.

أولاً: بيع المرابحة للأمر بالشراء :

وهذا النوع من التمويل يمكن استخدامه في توفير مستلزمات البناء للبيوت والمساكن التي تم تدميرها كلياً أو جزئياً مثل شراء الإسمنت والحديد وأدوات السباكة والألمنيوم والأخشاب ومواد البناء الأخرى حتى وسائل التأثيث. كما يمكن أن تستخدم هذه الصيغة في تمويل إعادة الإعمار المتعلقة بالمدارس والمصالح الحكومية .

وأطراف عملية المرابحة هم:

أ- الشركة المؤسسة لإعادة الإعمار والبنك الإسلامي والحكومة الممثلة بالجهات ذات العلاقة

ب- وفي حالة عدم وجود مثل هذه الشركة فإن أطراف العقد هم :

البنك الإسلامي والجهات الحكومية ذات العلاقة باعتبار أن الحكومة هي المسؤولة والمناطق بها واجب الإعمار

ثانياً: عقد الإستصناع وفي الأجل المتوسط والطويلة:

ويمكن استخدامه في إعادة الإعمار في القطاعات الخاصة في التعاقد مع المقاول والمنفذ وكذلك في استصناع ما أعيد استصناعه في بناء المساكن مثل (النوافذ- والأبواب- وغير ذلك)لاتصاف حاجته بالاستصناع . أطرافه: البنك أو المؤسسة والمقاول والحكومة .

كما يمكن استخدام الصيغتين السابقتان في توفير المشتريات الحكومية اللازمة لإعادة الإعمار حيث أن المرابحة تشكل أكثر من 90% من إجمالي الاستخدامات في الوسائل والصيغ في البنوك الإسلامية (Erhoma, 2025).

ثالثاً: عقد التأجير للآلات والمعدات: ويمكن تنفيذ أسلوب التأجير بطريقتين :

الأولى: أن يمتلك المصرف الآلات والمعدات ويقوم بتأجيرها لمشاريع إعادة الإعمار .

الثانية: هو أن يستأجر الآلات والمعدات ويعيد تأجيرها للمقاولين في إعادة الإعمار .

ويكون أطراف العقد بهذه الحالة: البنك المقاول والمنفذ للمنشأة المعاد أعمارها الخاصة والعامة والحكومة المسؤولة عن إعادة الإعمار.

- الصيغ التمويلية الممكنة في الأجل المتوسط والطويلة :

وفي الأجل المتوسط والطويلة من التمويل يمكنها من المساهمة في: إعادة شبكات المياه والكهرباء - وبناء الطرق والجسور - ومنشآت البنية التحتية - وتأجير الآلات والمعدات من خلال الصيغ الإسلامية الممكنة المتمثلة في المطالب التالية:

أولاً: المشاركة المنتهية بالتمليك:

وهذا النوع من التمويل يناسب المشروعات الحكومية مثل (إعادة شبكات المياه -الكهرباء- الصرف الصحي) والتي يمكن أن تسديد البنك من الرسوم والإيرادات التي تفرزها تلك المصالح أطراف العقد: البنك والمؤسسات الحكومية .

ثانياً: عقد التمويل بالإجارة:

عقد تأجير الآلات والمعدات اللازمة لإعادة بناء الطرق والجسور ومنشآت البنية التحتية الأساسية الأخرى، ويتطلب هذا النوع من التأجير أن يملك البنك لهذه الآلات ثم يقوم بتأجيرها بالآجال المتوسطة والطويلة للجهات المناط بها إعادة الإعمار .

أطراف العقد: المصرف - لمقاول أو المؤسسة المنفذة للمشروع والحكومة .

ثالثاً: عقد التمويل بالسلم:

السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، تطبيق بيع السلم بالمصارف الإسلامية: يمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغني عن القرض بفائدة، فمن عنده سلعة مشروعة ينتجها يمكنه أن يبيع كمية منها ، تسلم في المستقبل، ويحصل على ثمنها حالاً، ولذلك يكون عقد السلم أحد الوسائل التي يستخدمها المصرف الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه أيضاً في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته، ولقد تبين من الواقع العملي أن العديد من المصارف الإسلامية تطبق هذه الصيغة في تمويل العديد من الشركات الصناعية. ويمكن استخدام بيع السلم في الإنشاءات العقارية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الانتهاء منها المرجع (مبادئ الصيرفة الإسلامية - بنك فيصل)

عقد تمويل المصانع والشركات بمواد البناء والإعمار مثل الإسمنت - الحديد-الأخشاب والألمنيوم وكل مستلزمات البناء للجهات المناط بها إعادة الإعمار. أطراف العقد: البنك - المؤسسة أو الشركة- الحكومة ممثلة بالجهات ذات العلاقة.

تجارب إعادة الإعمار في الجمهورية اليمنية**1. تجربة إعادة إعمار محافظة صعدة**

تُعد محافظة صعدة، بتاريخها العريق وطبيعتها الزراعية الخصبة، نموذجاً للمناطق التي عانت من دمار واسع النطاق بسبب النزاعات المسلحة التي امتدت لسنوات. وقد خلفت هذه الحروب دماراً هائلاً في البنية التحتية، والمساكن، والمزارع، والمنشآت الخدمية، مما استدعى تدخلاً عاجلاً لإعادة إعمار ما دُمّر.

أسباب إعادة الإعمار في محافظة صعدة

السبب الرئيسي لإعادة الإعمار في صعدة هو الدمار الواسع الذي لحق بالمحافظة جراء ست حروب متتالية. فوفقاً لإحصائيات رسمية قُدمت لمجلس الوزراء، بلغ عدد المنشآت المتضررة في مديريات المحافظة 6,936 منشأة عامة وخاصة، من بينها 6,558 منزلاً. كما امتد الضرر إلى محافظات مجاورة مثل عمران وصنعاء، مما عكس حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية وولد ضرورة ملحة لتدخل الدولة والمجتمع الدولي.

الإطار القانوني لإعادة الإعمار (صندوق إعمار صعدة)

استجابةً للحاجة الماسة، صدر القرار الجمهوري رقم (130) لسنة 2007م بإنشاء "صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء أعمال التخريب والإرهاب بمحافظة صعدة". وقد نص القانون على أن يكون للصندوق ذمة مالية مستقلة، ومقر رئيسي في صنعاء مع إمكانية فتح فرع في صعدة. كما حدد أهدافه وموارده التي تتكون من مخصصات الموازنة العامة للدولة، والمنح والمساعدات المحلية والدولية، والتبرعات.

أعمال الصندوق في مجال إعادة الإعمار

تحدد مهام الصندوق في النقاط التالية:

- حصر وتقييم الأضرار بالتنسيق مع السلطة المحلية.
- البحث عن مصادر تمويل لمشاريع إعادة الإعمار.
- إعداد وتنفيذ خطط لإعادة تأهيل مشاريع البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية.
- الترويج لأنشطة الصندوق لجذب الدعم المحلي والخارجي.

ووفقاً للتقارير الرسمية، بلغ إجمالي المنازل والمزارع التي تم إنجاز إعادة إعمارها وترميمها حتى نهاية عام 2013م حوالي 5,162 منزلاً و 494 مزرعة، بتكلفة إجمالية تجاوزت 4.2 مليار ريال يمني.

تقييم أعمال الصندوق في تحقيق إعادة الإعمار

رغم الجهود التي بذلها الصندوق، إلا أن التجربة واجهت تحديات ونواقص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاعتماد المفرط على التمويل الحكومي: اعتمد الصندوق بشكل كبير على مخصصات الميزانية العامة، ولم ينجح بشكل كافٍ في جذب التمويل من المانحين الدوليين أو تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المحلي.
- ضعف إشراك المجتمع المحلي: كان دور أبناء المحافظة محدوداً، حيث لم يتم إشراكهم بفعالية في عملية التخطيط أو التنفيذ، مما أضعف الشعور بالملكية المجتمعية للمشاريع.
- إهمال الجانب الاقتصادي: ركز الصندوق على إعادة بناء المساكن بشكل أساسي، وأعطى دوراً ثانوياً لإعادة تأهيل مصادر الدخل مثل المزارع والأسواق، وهو أمر حيوي لتحقيق التعافي المستدام.
- غياب التوعية والتأهيل: لم يتم تخصيص موارد كافية لبرامج التدريب والتأهيل والتوعية التي تهدف إلى بناء قدرات المجتمع المحلي للمساهمة في عملية الإعمار والمحافظة على مكتسباتها.
- للداخل أو الخارج، حتى أصبح أبناء المحافظة في انقسام تام عمّا يقدمه الصندوق متناسين دورهم في إعادة إعمار البلد. (1)

2. تجربة إعادة الإعمار في منطقة ظفير

تختلف هذه التجربة عن سابقتها، حيث كانت استجابة لكارثة طبيعية وليست نزاعاً مسلحاً، مما أثر على طبيعة الاستجابة ونماذج التمويل.

الكارثة وموقعها الجغرافي

في 28 ديسمبر 2005م، تعرضت قرية ظفير، الواقعة جنوب غرب العاصمة صنعاء، لانهيار صخري مفاجئ من جبل يطل عليها. أدت الكارثة إلى طمر وهدم 25 منزلاً، ومقتل 65 شخصاً من سكان القرية. وقد أرجع الخبراء سبب الانهيار إلى عوامل التعرية الطبيعية على مدى مئات السنين، بالإضافة إلى الطبيعة الرسوبية للصخور.

الجهات الممولة لإعادة الإعمار

كانت الاستجابة لهذه الكارثة سريعة وفعالة على المستويين المحلي والدولي.

على المستوى المحلي: شكلت الحكومة غرفة عمليات للإنقاذ والإيواء، وساهم المجتمع المحلي في تقديم المساعدات العاجلة.

على المستوى الخارجي: لعبت الاستجابة الدولية دورًا حاسمًا، حيث تبرع صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال آل سعود، عبر مؤسسته الخيرية، بتمويل بناء قرية سكنية جديدة بالكامل بتكلفة بلغت 23 مليون ريال سعودي.

تولت الدولة من جانبها تنفيذ مشاريع البنية التحتية للقرية الجديدة، والتي شملت:

الكهرباء: بتكلفة 25 مليون ريال يمني.

الطرق: بتكلفة 340 مليون ريال يمني.

المياه والصرف الصحي: بتكلفة 173 مليون ريال يمني.

يعتبر مشروع إعادة إعمار قرية الظفير تجربة ناجحة بكل المعايير من حيث اختيار المكان والدقة في البناء والتزام المظهر الحضاري المتكامل من تزويد هذه المدينة بخدماتها المتمثلة بالمدارس والطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف، هذا البناء يمثل تجربة فريدة ويكون المثال الحضاري لإعادة الإعمار في أنحاء اليمن .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- المصارف الإسلامية والتجارية مؤهلة للإسهام في إعادة الإعمار من خلال الحجم الكبير للأرصدة القابلة للتوظيف، وخبرتها الراسخة في التمويل والاستثمار، وقدرتها الكبيرة في الجوانب الإدارية والفنية.
- للمصارف الإسلامية والتجارية تجارب ناجحة في مجالات التشييد والبناء تمكنها من الإسهام المتميز والفعال في مجالات إعادة الإعمار.
- تعد عملية إعادة الإعمار مجالاً خصباً لتوظيف المصارف الإسلامية لأرصدها الفائضة واستثمار امتيازاتها في توسيع نطاق أعمالها .
- المزايا والامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص المصرفي توجب عليها المسارعة ضمن قاعدة "الغنم بالغرم" وقاعدة "مجازاة الإحسان بالإحسان".

ثانياً: التوصيات :

يوصي الباحثان بالآتي:

- إظهار المصارف الإسلامية والتجارية أعلى قدر من الاهتمام والجدية لقضية إعادة إعمار كونها صاحبة الامتياز الحصري في قبض وإدارة المدخرات الوطنية.
- على الجهات الرسمية ذات العلاقة بإعادة الإعمار ان تبذل أقصى جهد ممكن في التعاون والتنسيق مع القطاع المصرفي الخاص لغرض دفعة في الإسهام الفعال في إعادة الإعمار.
- على الجهات الرسمية ذات العلاقة بإعادة الإعمار عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل الهادفة وتحفيز وتجسيد القدرات الوطنية المختلفة بالتعجيل في إعادة الإعمار.

- *وتقترح الدراسة: تأسيس مصرف مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص المصرفي بمسمى "المصرف الاتحادي للتنمية وإعادة الإعمار".

References

- [1] Accounting and Auditing Organizatin for Islamic financial Institutions (AAOIFI) ،Exposure draff، Shari'a Standard N° (18)،2002. Investment Sukuk. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2007/RES0919B.htm>
- [2] Abdulqadir, Y. (2025). Role of inclusive financial in growth of Libyan economy. Wadi Alshatti University Journal of Human Sciences , 1(2), 17-26.
- [3] Al-Zaidi, H., Ben Hkoma, M., & Nassar, Y. (2025). Green Accounting And Environmental Disclosure In Libyan Industrial Companies: Application Status And Challenges At The National Cement Company. Wadi Alshatti University Journal of Human Sciences , 1(2), 110-125. https://doi.org/10.63318/waujhsv1i2_08
- [4] Ben Mansour, K., Ben Hkoma, M., Nassar, Y., Alazome, M., & Alali, F. (2026). Islamic Studies and Contemporary Sustainability Issues: An Analytical Reading of Social, Environmental, and Economic Development. Wadi Alshatti University Journal of Human Sciences , 1(2), 89-109. https://doi.org/10.63318/waujhsv1i2_07
- [5] Erhoma, A. H. (2025). Internal Factors Facing the Conversion of Conventional Banks to Islamic Banks in Libya: A Field Study on Jumhouria Bank, Sabha Branch. Wadi Alshatti University Journal of Pure and Applied Sciences, 2(1), 40-45.
- [6] Hamza, M., Ben Hkoma, M., & Nassar, Y. (2026). Potential for Applying Islamic Green Sukuk in Financing Renewable Energy Projects: A Field Study on Libyan Islamic Banks. Wadi Alshatti University Journal of Human Sciences , 2(1), 162-176. https://doi.org/10.63318/waujhsv2i1_14
- [7] Mohmmmed, U., & Assanni, I. (2025). Electronic banking services and their impact on increasing purchasing power. A survey of the opinions of a sample of commercial markets operating in Wadi Al-Shati, Libya. Wadi Alshatti University Journal of Human Sciences , 1(1), 163-179.
- [8] Shaltami, O., Ben Hkoma, M., Almahdi, K., Mohammed , F., Salem, M., El-Khozondar, H., & Nassar, Y. (2026). Spatiotemporal Assessment of Infrastructure Destruction in the Gaza Strip from 2023 to 2026 Using Satellite Imagery and GIS. Wadi Alshatti University Journal of Pure and Applied Sciences, 4(2), 519-526. https://doi.org/10.63318/waujpasv4i2_58

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- [9] أحمد أرشد، محمود عبدالكريم. (2007). *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية* (الطبعة الثانية). دار النفائس للنشر والتوزيع.
- [10] الأنصاري، محمود، وحسن، اسماعيل، وآخرون. (1988). *البنوك الإسلامية* (الكتاب الثامن). سلسلة الأهرام الاقتصادي.
- [11] أنيس، ابراهيم، وآخرون. (د.ت.). *المعجم الوسيط* (ج 1، ط 2). المكتبة الإسلامية.
- [12] البداي، صالح علي ناصر. (2023). التعرف على دور البنوك الإسلامية اليمنية في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيزه مستقبلاً. (دراسة غير منشورة).
- [13] البدري، جلال وفاء. (2008). *البنوك الإسلامية*. دار الجامعة الجديدة.
- [14] البلتاجي، محمد. (2005). *صينغ التمويل في المصارف الإسلامية*.

- [15] بلخير، أحمد. (2008). عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية.
- [16] بن عبد الرحمن، حمد، وحسين، إيهاب. (2009). الإستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي (ج 1، ط 1). دار جرير.
- [17] بن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1995) لسان العرب (الطبعة الأولى). دار صادر.
- [18] حربي، محمد، وجمعة، سعيد. (2010). إدارة المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى). دار وائل.
- [19] حسنين، صبري. (1995، سبتمبر). الوظائف الاقتصادية للعقود المطبقة في المصارف الإسلامية. المجلة الاقتصادية الإسلامية.
- [20] الحسين، فلاح حسن عداي، وعبد الرحمن، مؤيد، والدوري، عبد الله. (2000). إدارة البنوك. دار وائل للنشر.
- [21] خلف، فليح حسن. (2006). البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى). جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث.
- [22] الخولاني، عبد الوهاب. (2009). دراسة دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في اليمن (2002-2006). (دراسة غير منشورة).
- [23] الذبياني، محمد علي أحمد صغير. (2024). تقييم التمويل بالمضاربة في بنك التضامن ومدى موافقته لمعايير (أيوفي). (دراسة غير منشورة).
- [24] الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (د.ت). مختار الصحاح (تحقيق: محمود خاطر بك). دار الكتاب العربي.
- [25] الرحيلي، وهبة. (2002). الفقه المالكي الميسر (مجلد 1، ط 2). دار الكلم الطيب.
- [26] الرفاعي، فادي محمد. (2002). المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي.
- [27] الزرقاء، مصطفى أحمد. (1995). عقد الإستصناع ومدى أهميته في الإستثمارات الإسلامية المعاصرة. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- [28] سلطان، محمد سعيد أنور. (2005). إدارة البنوك. دار الجامعة الجديدة.
- [29] سمير، محمد عبد العزيز. (2001). التأجير التمويلي (الطبعة الأولى). مكتبة ومطبعة الإشعاع.
- [30] الشجري، عبده مدهش صالح. (2019). تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن (العائد، المخاطر، اتجاهات الاستثمار). (دراسة غير منشورة).
- [31] الشعار، محمد نضال. (2005). أسس العمل في المصرف الإسلامي والتقليدي. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.
- [32] الشيباني، محمد عبد الله إبراهيم. (2002). بنوك تجارية بدون ربا. دار عالم للكتاب.
- [33] شيخون، محمد. (2002). المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى). دار وائل للطباعة والنشر.
- [34] الصالح، رشدي صالح عبد الفتاح. (2000). البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري. دار النهضة العربية.
- [35] الصحاح، مختار للرازي- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (د.ت). مختار الصحاح (تحقيق: محمود خاطر بك). دار الكتاب العربي.
- [36] صوان، محمد حسن. (2008). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (الطبعة الثانية). دار وائل.
- [37] الطاهر، قادري محمد، وجعيد، البشير. (د.ت). عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. جامعة زيان عاشور الجلفة.
- [38] العبيدي، علي هادي. (2000). شرح أحكام عقدي البيع والإيجار (الطبعة الأولى). المركز القومي للنشر.
- [39] عساف، غسان، وعبد الله، إبراهيم علي، ونصار، فائق. (1993). إدارة المصارف. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- [40] العصار، رشاد، والحلمي، رياض. (2000). النقود والبنوك. دار صفاء.
- [41] عكاشة، عالية. (2004). عمارة ما بعد الحرب - حالة دراسية مدينة نابلس [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.

- [42] عكروت، عبد المجيد سعد علي. (2019). دراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (حالة بنك التضامن). (دراسة غير منشورة).
- [43] العمارة، جمال. (1996). *المصارف الإسلامية*. دار النبأ.
- [44] عمر، حسين. (1965). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية*. مكتبة القاهرة الحديثة.
- [45] عمر، محمد عبد الحليم. (1992). *الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم*. البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).
- [46] عيوش، عبدو. (2009). *تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية – دراسة حالة [رسالة ماجستير، جامعة الحاج]*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- [47] فياض، عطية السيد. (د.ت.). *الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية [بحث مقدم للمؤتمر]*. المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
- [48] الكاساني، علاء الدين أبو بكر. (1997). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع* (تحقيق وتعليق: محمد علي عوض وعادل أحمد عبد الموجود). دار الكتب العلمية.
- [49] محمد، الطاهر معاذ. (2011). *استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين*. جامعة النجاح الوطنية.
- [50] محمد، حذيفة محمد عبده. (2024). دراسة أثر الأزمة اليمنية على أداء وتوسع بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي. (دراسة غير منشورة).
- [51] المصري، رفيق يونس. (1996). *بيع المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية*. مؤسسة الرسالة.
- [52] ناجي، عاطف حسين حيدرة. (2021). معرفة مدى فاعلية البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وصيغ التمويل المستخدمة. (دراسة غير منشورة).
- [53] النجار، إخلاص باقر، وحسن، خولة رشيد. (2005). دور الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 4. (15)
- [54] الهرش، أحمد فايز؛ العامري، عبد الرحمن. (2021). التعرف على واقع تمويلات البنوك الإسلامية للمشاريع المتناهية في الصغر والتحديات التي تواجهها. (دراسة غير منشورة).